مجلس المستشارين
فريق الاتحاد المغربي للشغل

الرباط في : 14/07/2022
رقم السؤال : 897

إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول وضعية القباض بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

لقد عرف التشريع الحبسي إصلاحا هاما لتوطيد تجربة تنهل من الشريعة الإسلامية والأعراف التضامنية للمجتمع المغربي، لتحقيق أعمال الخير والإحسان وإقامة الشعائر الإسلامية وحماية القائمين عليها. إذ صدرت مدونة الوقف سنة 2010، من أجل تطوير التشريع الخاص بالأحباس وتجاوز الاختلالات التي قد تعيق تطوير هذه المؤسسة العريقة.
ومن ضمن المؤسسات التاريخية للأحباس، "مؤسسة القباض" والتي تضم الأشخاص المكلفين بقبض مداخيل الأوقاف في المجال الحضري والفلاحي، وكان ينبغي أن تكون لهذه المؤسسة وضعية قانونية تتمتع بالحماية الاجتماعية وتضمن الكرامة الإنسانية للمكلفين بهذه المهام مهام قبض أكرية الأحباس تماشيا مع المدونة التي أشارت إلى صدور قرار تنظيمي لاحق يضبط وضعية قباض الأوقاف من حيث الشروط الواجبة فيهم لتعيينهم وضبط حقوقهم وتحديد التزاماتهم، وحماية وضعيتهم الإدارية والاجتماعية.
إلا أنه ورغم صدور المدونة أكثر من عشر سنوات وبداية العمل بها، ترد على منظمتنا النقابية بعض الشكايات تشير إلى عدم صدور هذا القانون المنظم لوضعية القباض وكذا تسجيل بعض المخالفات القانونية في حق القباض من طرف بعض نظار الأوقاف بالمملكة، حيث تشير المعطيات أنهم يتقاضون تعويضا جزافيا يقدر فقط ب 5 في المائة، ويعينهم نظار الأوقاف مقابل حرصهم على تحصيل مبالغ الأكرية، ويتم عزلهم بدون أية ضمانات أو مساطر خاصة أو أسباب معقولة ومؤسسة قانونيا. وهو وضع يتناقض اليوم أولا مع التشريع الحبسي ومع إرادة جلالة الملك في تصحيح وضعيات الفئات الهشة وضمان الحماية الاجتماعية لهم. كما أن بعض النظارات يسجل عليها مطالبة القباض بنسب معينة من القبض وبمبالغ غير قانونية مقابل استمرار هذه الفئة في ممارسة مهامهم تحت تهديدهم بالعزل والتوقيف، لأي سبب واه، ويتم طرد العديد منهم دون تقديم أسباب واقعية وقانونية تبرر قرار العزل.
لذا نسائلكم السيد الوزير عن:

- مصير القرار المنظم لهيئة القباض لتحديد حقوقهم والتزاماتهم
- الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لمحاربة السلوك المتمثل في مطالبة القباض بعمولة مقابل ضمانهم الاستمرار في العمل.
- الإجراءات الإدارية التي تعتزمون القيام بها لضمان استفادة المعنيين من التغطية الصحية والحماية الاجتماعية خاصة التقاعد.

صاحب السؤال

العمري أمال